السياسات الاجتماعية وانعكاساتها التربوية في مصر

إعداد

أ.د/ سعيد محمود مرسي
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

أ. أمل أنيس محمد
باحثة دكتوراه
كلية التربية - جامعة الزقازيق

مقدمة:

مرت المجتمعات البشرية بمراحل تطور متعددة انتقلت فيها من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات تأخذ بنتائج التفكير العلمي والبحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية المختلفة، وانتقلت بعد ذلك إلى مجتمعات ما بعد الحداثة والتي أثرت فيها التكنولوجيا والمعرفة وملكيتها وتطبيقاتها وتسويقها، مما أثر علي شكل المجتمع وبنائه ووظائفه وأسلوب الحكم والسلطة فيه. وكان من المنطقي أن يكون لهذا النظام العديد من الأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، أما البعد السياسي فيمثل الشكل القانوني للسلطة العليا للدولة، ويتفاعل مع الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويرسم السياسات العامة للمجتمع التي تهدف جميعها إلي تحقيق رفاهية المجتمع.

وجدير بالذكر أنه لا يستطيع أي مجتمع التقدم نحو تحقيق أهدافه وخاصة توفير مستوي معيشي لائق لأفراده، وتوفير المزيد من فرص المشاركة، والاندماج في المجتمع، إلا من خلال وجود سياسة اجتماعية متماسكة وهادفة وشاملة[1]، فالسياسة الاجتماعية ما هي إلا فرع من

السياسة العامة وهي ليست مسالة إنسانية فحسب، بل أصبحت الآن قضية تتعلق بنوعية المجتمع الذي نصبو إليه.

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين أدت مجموعة متنوعة من التطورات والأحداث إلي الاعتراف بالدور التمكيني للسياسة الاجتماعية في عملية التنمية، وذلك بسبب انتهاء الحرب الباردة، وموجة إضفاء الديمقراطية التي اكتسحت أجزاء كبيرة من افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية حيث زادت المطالبات الشعبية بوضع سياسات اقتصادية تكون قائمة علي اساس المساواة الاجتماعية والشمولية[٢]. وأيضا تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة حول طبيعة عمل السياسات الاجتماعية وبرامجها وخططها وأهدافها وتوجهاتها المعاصرة والمستقبلية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر في تحديد مجالات عملها بل وفي تحديد ملامح الاستقرار والتماسك الاجتماعي وطبيعته ومداه.[٣]

وقد أكدت تقارير التنمية البشرية جمعيها في الآونة الأخيرة على أن مفاهيم الكفاءة الاقتصادية لم تعد كافية لتحقيق التنمية وضمان تحقيق الرخاء الاجتماعي؛ لذلك أصبحت ضرورة الاهتمام بالسياسات الاجتماعية ضرورة قصوى في عصر تنامت فيه قوي الرأسمالية المتوحشة.

وتشير السياسة الاجتماعية إلي تلك التوجيهات والتدخلات، التي تعمل علي تغير أو تهيئة الظروف المعيشية من أجل رفاهية الفرد والمجتمع، وتهتم السياسة الاجتماعية بمجال التعليم والصحة، والاسكان والتشغيل، وهي جزء من السياسة العامة، ولكنها تعمل في المقام الأول علي تخفيف حدة الفقر وتعزيز المساواة واقامة العدالة والتنمية الاجتماعية، وتعظيم فرص

العمل ودعم الاستثمار واعادة التوزيع الاقتصادي [٤]،وهكذا تمثل السياسة الاجتماعية بين حلقة الأمان الانتاج والتوزيع.[٥]

وبالتالي تستهدف السياسات الاجتماعية مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الديمغرافية والجغرافية والعرقية. وتستند الحكومات إلى هذه السياسات في صياغة برامجها مثل شبكات الأمان الاجتماعي وسياسات التعليم والخدمات الصحية والعمالية. ومن خلال السياسات الاجتماعية يمكن تحقيق التوزيع العادل للفوائد والأضرار المرتبطة بالنمو الاقتصادي الكلي، والحد من انتشار الفقر، ومعالجة التفاوت الشديد في توزيع الدخل، وتقليص معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وتخفيض كلفة المعيشة قياسًا بالدخل بالنسبة إلى غالبية السكان، وتحسين الأحوال المعيشية.[٦]

وكذلك تعتبر السياسات الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية للتخطيط ورسم الاستراتيجيات التنموية الشاملة، حيث أن التفاعل الإيجابي بين السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية هو شرط أساسي لنجاح كل منهما؛ فالسياسة الاجتماعية بمضامينها وأهدافها ومسارات عملها وآليات تحقيقها، تحدد وتوجه أهداف ومسارات الفعل التنموي الذي تتبناه الدولة بمكوناته المختلفة، كما تحدد ملامح البرامج والمشروعات التنموية التي يراد إنجازها .وفي المقابل لا بد للسياسات الاجتماعية من أن تتكامل مع الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، كي تكون قابلة للتطبيق وقادرة على تحقيق أهدافها.[٧]

وتجدر الإشارة إلي ان السياسة الاجتماعية تنبثق من أيديولوجية النظام الحاكم فعلي سبيل المثال يري الليبراليون الذين يعلقون آمال

كبيرة علي الحرية الفردية أن السوق هي الآلية الأساسية لتوزيع فرص الحياة وأنها الطريق الرئيسي لتحقيق مبدأ المساواة[٨] في حين يتجه الديمقراطيون الاجتماعيون إلي إعطاء الدولة قدرا كبيرا من السلطة والموارد كي توازن السوق وتحد من الفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع المختلفة، اما بالنسبة للمحافظين فليست الدولة او السوق بل الأسرة هي القادرة علي بناء المجتمع وتحمل المسئولية الرئيسية عن تحقيق الرخاء والتضامن الاجتماعي. [٩] وبذلك فإن السياسة الاجتماعية ما هي إلا انعكاس للأيديولوجية الحاكمة وتطلعات الشعوب. كما يري البعض أن السياسية الاجتماعية وسيلة للسيطرة والتحكم في المجتمع فهي التي تحدد معايير العمالة واقتصاديات السوق الحر، والعلاقة بين الحقوق والوجبات.[١٠]

وتأسيساً على ما تقدم، يتحدد دور السياسات الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلي دورها في استقرار وتقوية بنية المجتمع، وإن لم تقم السياسة الاجتماعية بدورها المنوط بها فإن ذلك يؤدي ذلك إلى وجود توترات اجتماعية تؤدي إلي كثير من المشكلات والأزمات التي تؤثر بشكل خطير علي تقدم المجتمع.

وباعتبار أن التعليم من أهم المجالات التي تهتم بها السياسة الاجتماعية، وبما أنه نقطة الانطلاق نحو النهوض بالمجتمع من جميع النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذا فإن السياسة الاجتماعية تؤثر سلبيا وايجابيا علي الأوضاع التعليمية في المجتمع وكذلك يؤثر التعليم في تقدم المجتمع ورفاهيته؛ لذا تدور مشكلة البحث حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للسياسة الاجتماعية علي التعليم وهذا ما سوف توضيحه مشكلة البحث.

مشكلة البحث وتساؤلاته :

تعد السياسة الاجتماعية عنصرا رئيسيا لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل قلة الموارد التي تعاني منها معظم دول العالم النامية ومنها مصر فإن السياسية الاجتماعية تسعي إلي التوازن بين الاجتياحات المتنوعة لأفراد المجتمع.

وقد أكدت الدراسات التربوية والاجتماعية بما لا يدع مجالا للشك أن التعليم أساس التنمية والتقدم، وهو أيضا الأساس في تكوين الوعي الانساني، والسبيل الأول لتطوير الفكر الاجتماعي، فالتعليم يمثل أحد أهم دعائم التنمية الشاملة، وقد لعب التعليم دورا هاما في تحقيق التقدم والرخاء لأي مجتمع عن طريق دفع عجلة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسن الظروف المعيشية للمواطنين، وكذلك لعب التعليم دورا هاما في تعزيز مبادئ المواطنة وبالتالي ضمان تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين.

وفي ضوء ذلك يتحدد التساؤل الرئيسي للبحث حول أهم انعكاسات السياسية الاجتماعية علي مجال التعليم، وكيف يمكن للسياسة الاجتماعية وضع حلول لبعض المشكلات التعليمية التي يعاني منها النظام التعليمي.

تساؤلات البحث :

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما الانعكاسات التربوية للسياسات الاجتماعية في مصر؟

وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم السياسية الاجتماعية، وتطورها التاريخي؟
- ما أهداف وعناصر وأبعاد السياسة الاجتماعية وما الجهات المعنية بها؟

- ما أهم انعكاسات السياسة الاجتماعية علي النظام التعليمي؟
- كيف يمكن التغلب علي المشكلات التعليمية التي يعاني منها المجتمع من خلال تبني سياسيات اجتماعية ناجزة؟

أهداف البحث :

- إلقاء الضوء علي مفهوم السياسة الاجتماعية ونشأتها وعناصرها وأبعادها.
- تحديد أهداف وعناصر السياسة الاجتماعية وارتباطها بايدلوجية المجتمع.
- رصد السياسية الاجتماعية المتعلقة بالتعليم.
- التوصل الي بعض التوصيات التي تسعي الي اقتراح حلول للمشكلات التعليمية.

منهج البحث :

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة موضوع الدراسة من خلال الأدبيات الاجتماعية والسياسية والتربوية ذات الارتباط بموضوع الدراسة.

وفي ضوء هذا المنهج يسير البحث وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولي: تحليل الأدبيات المختلفة المتعلقة بموضوع السياسية الاجتماعية.

الخطوة الثانية: رصد وتحليل واقع **السياسة** الاجتماعية المتعلقة بالتعليم في مصر.

الخطوة الثالثة: في ضوء ما سيتم التوصل اليه في الخطوات السابقة، يستخلص البحث مجموعة من التوصيات التي تساعد

صانعي السياسات في رسم السياسات الاجتماعية التي تساهم في رقي وتقدم المجتمع ورفاهية أفراده. والوصول الي سياسية اجتماعية تعمل علي حل المشكلات التي يعاني منها التعليم المصري.

مصطلحات البحث

السياسية الاجتماعية SOCIAL POLICY

يتكون مصطلح السياسة الاجتماعية من مقطعين الأول سياسية (policy) وتعني الغايات والأهداف التي يتطلب تحقيقها، وقد اورد المعجم الوسيط معني كلمة سياسة من الفعل الثلاثي (ساس – يسوس) وتعني تولي الرياسة والقيادة، فساس الناس سياسة: تولي رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور دبرها وقام بإصلاحها.[١١]

وعرف معجم لسان العرب لابن منظور كلمة السياسة، بأنها " ما هي إلا القيام علي الشيء بما يصلحه، والسياسة هي فعل السائس، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضاها، والوالي والحاكم يسوس رعيته.[١٢] أما المقطع الثاني من المصطلح (اجتماعي Social) فيعني – كما عرفها قاموس اكسفورد "كل ما له علاقة بالمجتمع أو تنظيماته، كما تشير إلي تفاعلات الأفراد وتعايشهم سويا مع بعضهم البعض[١٣].

وقد عرف **روبرت باركر** Barker(٢٠٠٣) السياسة الاجتماعية بأنها مجموعة الخطط التي ترسمها الحكومة في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والتشريع والتأمين الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية، التي تحدد العلاقات بين الأفراد والجماعات والمنظمات بمختلف أشكالها داخل المجتمع، وتمثل السياسية الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات انعكاسا للقيم والعادات السائدة في ذلك المجتمع، بالإضافة إلي أن السياسة الاجتماعية

تعمل علي تحديد مستوي الرفاهية لأفراد[١٤]، وتحقيق التوازن بين الإنتاج وعدالة التوزيع.

محاور البحث :

- المحور الأول: السياسية الاجتماعية (النشأة - المفهوم– الأبعاد- النماذج).
- المحور الثاني: الانعكاسات التربوية للسياسة الاجتماعية في مصر.
- المحور الثالث: الخاتمة والتوصيات.

المحور الأول : السياسة الاجتماعية(المفهوم– النشأة –الأبعاد- النماذج)

أ. النشأة التاريخية للسياسة الاجتماعية

كانت من أهم نتائج الثورة الصناعية التي اجتاحت معظم دول أوروبا في القرن التاسع عشر زيادة الإنتاج وتطور وسائل النقل، وكذلك ظهور العديد من المشكلات التي يعاني منها طبقة العمال، وبدأت المطالبة بحقوق العمال المالية والاجتماعية في ظل هيمنة وطغيان الطبقة الرأسمالية، مما أدي إلي ضرورة أن تتبني الدولة سياسات تعمل علي تحقيق الأمن الاجتماعي لمواطنيه، هنا ظهرت السياسة الاجتماعية، لتشير إلي التدخلات الحكومية التي تعمل علي رفع مستوي معيشة الفرد من أجل رفاهية المجتمع، وهكذا ارتبطت السياسة الاجتماعية بدولة الرفاه[١٥].

وقد كانت المرحلة التي أعقبت الثورة الصناعية مرحلة فاصلة في تطور السياسات الاجتماعية وخاصة في بريطانيا التي تعتبر أكثر البلدان ارتباطا بمفهوم دولة الرفاه، وخلال هذه الفترة حدثت زيادة سريعة في عدد السكان والهجرة من الريف للحضر المصحوبة بتسارع نمو المدن، وظروف معيشية غير صحية متزايدة، وقد أدت سوء الأحوال المعيشية للمواطنين إلي ان يتم اتخاذ اجراءات تتحمل الدولة فيها مسئولية أكبر فيما يتعلق

بالرفاه الاجتماعي للمواطنين [١٦]، وأول هذه الاجراءات تمثل في تعديل تشريع قانون الفقراء لعام ١٨٣٤، وهدف هذا التعديل إلي توزيع المعونة علي أساس قوانين ومبادئ عامة، وبذلك تحملت الدولة مسئولية متزايدة عن رفاة المجتمع.

وقد بدأت الدولة بمفهومها الحديث في الظهور في أوروبا الغربية، وعملت الدولة علي إقرار الحقوق الاجتماعية للأفراد، فقد كانت الدولة ملزمة بتلبية هذه الحقوق وحمايتها من خلال تمكين جميع المواطنين من الحصول على معونات اجتماعية أساسية، وكان هدف هذا النظام الاجتماعي هو التقليل من المساوئ التي أفرزها النظام الرأسمالي الذي أعقب الثورة الصناعية في أوروبا.

وبعد ذلك صُدرت المفاهيم التي جسدها قانون الفقراء لكثير من دول العالم، باعتبارها نموذج لنظام كامل للرعاية الاجتماعية حيث تقوم الرعاية فيه بدور شبكة الأمان. ففي أوروبا أخذ تقديم المعونة الاجتماعية من جانب الدولة للمواطنين أشكالا مختلفة من بلد لأخر وذلك حسب العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد ظهرت في أوروبا ثلاثة نماذج رئيسية لتقديم المعونة الاجتماعية، وهي نموذج الشمال لتقديم المعونة الاجتماعية –الديمقراطية التي كانت تهدف إلي ضمان المساواة بين جميع المواطنين في الحصول علي الموارد، والنموذج الانجلوسكسوني الليبرالي الديمقراطي الذي تركز تقديم المساعدة الاجتماعية فيه علي مسائل الحاجة الاجتماعية والمخاطر وحاجات السوق، ونموذج الشركات المحافظ الذي هو سمة من سمات أوروبا. [١٧]

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبحت السياسية الاجتماعية جزءا من دولة الرفاه التي أخذت في الاتساع والامتداد، وفي أثناء تلك الفترة

أصبحت الدخول عالية، وامتدت الحقوق الاجتماعية لمعظم السكان، وكان الخطاب السائد آنذاك هو أن الدولة لديها دور محوري في ضمان حقوق المواطنين في التمتع بمستوي حياة أفضل اقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز شعورهم بالأمن ، والتأكيد علي مبادئ الديمقراطية والمواطنة[١٨]، وكانت حقوق المواطنة وطرق تأكيدها تختلف من دولة لأخرى علي حسب الخصائص السياسية والايدلوجية التي تتبعها الدولة، وكانت حقوق المواطنة التي منحتها دولة الرفاه تستند الي **فلسفتين مختلفتين** وكانت احداهما تهدف إلي تعريف السياسات الاجتماعية من حيث المخاطر والحاجات التي تواجه الأفراد علي مدي فترات حياتهم وهي الفلسفة التي اتبعت في بريطانيا وأمريكا، **أما الفلسفة الأخرى** فكانت تهدف الي ضمان المساواة بين المواطنين في الحصول علي الموارد المتاحة وهي الفلسفة التي اتبعت في دول الشمال، ومع انتهاء الحرب الباردة وادراك أنه لا أساسيات السوق ولا الاقتصاديات المخططة مركزيا يمكن أن تظل قائمة، سعي المنظرون والسياسيون الذين تبنوا فكرة الطريق الثالث إلي البحث عن طرق مختلفة لضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية مع العمل في الوقت نفسه علي دمج أساسيات السوق وقد دعا أنصار التنمية الاجتماعية إلي أن تنعكس الأهداف الأساسية للتنمية الاجتماعية في اولويات سياسات الاقتصاد الكلي.[١٩]

وانتهت الحرب العالمية الثانية وتوافقت الآراء حول دور الدولة في المجتمع ، وقد تمثل في ضرورة تدخل الحكومة لضمان النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل، وتقديم خدمات الرعاية، وكان من المقرر أن يتم تنظيم الحياة اليومية للمواطنين من خلال شبكة واسعة من التشريعات والخدمات، وقد سعت دولة الرفاه بعد الحرب إلي تحقيق الاعمار الاقتصادي والأخلاقي

والسياسي، فعلي المستوي الاقتصادي سعت دولة الرفاه إلي التأكيد علي العمالة وضمان الدخل كحق من حقوق المواطنة، ومن الناحية الأخلاقية سعت دولة الرفاه إلي تجسيد مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية، ومن الناحية السياسية سعت دولة الرفاه إلي ترسيخ مبادئ الديمقراطية الليبرالية كطريقة لتعزيز التكامل الوطني وكمكون رئيسي لبناء الدولة في فترة ما بعد الحرب. (٢٠)

ولم تكن مصر والدول العربية بمعزل عن التطورات العالمية في السياسات الاجتماعية التي تم تصديرها لأجزاء كثيرة من العالم وعلي رأسها مصر ومعظم الدول العربية التي وقعت تحت الاحتلال، ففي أوائل القرن التاسع عشر، كانت غالبية الدول العربية تشكل جزءا من الإمبراطورية العثمانية، واقتصرت مسئولية الدولة تجاه رعاياها علي تقديم الصدقات إلي الفقراء وفقا لتعاليم الاسلام، وكانت غالبية خدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى تعتمد علي شبكات غير رسمية، بالإضافة إلي القليل من الجمعيات الخيرية التي بدأت في الظهور قرب نهاية القرن التاسع عشر.

وفي اعقاب الاحتلال للمنطقة العربية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين حدثت تغيرات كبيرة، فالمستعمرات اتاحت للمحتلين امكانات تجارية غير محدودة والحاجة الي ايجاد حد أدني من الظروف المقبولة من أجل توليد راس مال اجتماعي يمكن أن يسهم في اقتصاديات القوي الاستعمارية أدت الي تزايد الاهتمام بالرفاه الاجتماعي.(٢١) وبدأت السياسة الاجتماعية في الظهور من خلال الخدمات التي تقوم بها الدولة.

ونتيجة لنشوب الحرب العالمية الأولي وانهيار الامبراطورية العثمانية تغيرت النظم السياسية في المنطقة، واستندت السياسية الاجتماعية في كل بلد من بلدان المنطقة العربية إلي الايديولوجية

السياسية لمؤسسيها وإلي نوع الاحتلال الذي تتعرض له البلد. وكما هو الحال في اوروبا تولت الدولة تقديم الخدمات للمواطنين، وحمايتهم من خلال سياسات اجتماعية عديدة وهي سياسات تختلف في مضمونها علي حسب المظهر، والشكل السياسي للحكومة.

وينبغي الإشارة إلي أن السياسية الاجتماعية في المنطقة العربية كانت غير واضحة المعالم، فقد عانت الكثير من الدول العربية في فترة الخمسينيات والستينيات من بعض المشاكل التي أثرت علي السياسة الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وتهميش دور المرأة. اما في مصر فلم تكن أحسن حالا، فكانت السياسة الاجتماعية ما هي إلا انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ أن كانت مصر جزءا من الإمبراطورية العثمانية وما فرضته من عزلة عن المعرفة والتقدم التكنولوجي الذي اجتاح الغرب، ولم تكن هذه العزلة قاصرة علي التقدم التكنولوجي فحسب، بل امتد لكل مجالات الحياة بما فيها التعليم. ثم جاءت مرحلة الاحتلال من جانب الدول الغربية التي كانت تبحث فقط عن السيطرة علي ثروات البلاد، وآنذاك ارتبط النظام التعليمي بالبيروقراطية حيث اكتفي بتدريب الموظفين علي القيام بالأعمال الحكومية اليومية، ولم يولي اي اهتمام بالتعليم من أجل الحرية والديمقراطية لأن ذلك يتعارض مع سياسات المحتل، وظلت السياسة الاجتماعية في مصر إلي يومنا هذا مجرد انعكاس للأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع.

ب . مفهوم السياسة الاجتماعية:

أشارت الأدبيات التي عالجت قضايا السياسات الاجتماعية إلى حقيقة أن مفهوم السياسة الاجتماعية هو مفهوم مركب يستدعي إدراك وفهم وتحليل المكونات الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع بأبعادها

التاريخية والمعاصرة. فمدى التأثير في الفئات المستهدفة إيجابا، ومدى تحقيق نجاح في المساعي التنموية الاجتماعية الشاملة، مرتبط فعليا بظروف بنيوية وممارسات تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية تراكمت عبر مراحل تاريخية متعددة. كذلك تشير هذه الأدبيات إلى نسبية مفهوم السياسات الاجتماعية، حيث تتباين أولوياتها ومضامينها ووسائل تحقيقها تبعا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل مجتمع، وتبعا للفلسفة التنموية التي يتبناها النظام السياسي فيه.[٢٢] وفيما يلي عرض لبعض تعريفات السياسة الاجتماعية.

وتُعرف السياسة الاجتماعية بأنها تلك السياسية التي تهتم بقطاعات معينه كقطاع الصحة والتعليم وخصوصا قطاع الرعاية الاجتماعية، وهي السياسة التي تتصدي للمشكلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق اهدافها، أي تحسين أحوال الناس ونوعية حياتهم .[٢٣] أن السياسية الاجتماعية تهتم بمواجهه المشكلات الاجتماعية وتحقيق التقدم نحو الأهداف العامة، ويفترض ان تؤثر هذه السياسة علي أداء الجهات الفاعلة في المجتمع وخاصة اذا كانت مشاركة في تصميمها .[٢٢٤]

وهناك من يقصر مفهوم السياسة الاجتماعية علي جملة التدابير السياسية التي تتخذ لتقديم الخدمات الاجتماعية فتعرف السياسة الاجتماعية بأنها عبارة عن مجموعة محددة من الخدمات التي تقدم مباشرة من قبل الدولة أو التي وافقت الدولة تحمل مسؤولية تقديمها [٢٥]، وكذلك تعرف بانها دراسة تاريخ الخدمات الاجتماعية، وسياساتها وفلسفتها واجتماعياتها واقتصاداتها، وجميعها تشكل جزءا من السياسة العامة.[٢٦]

ويعرف طلعت السروجي(٢٠٠٤) مفهوم السياسية الاجتماعية بأنها " تلك السياسة المرتبطة بنوعية الحياة وظروف المعيشة في المجتمع، والعلاقات المجتمعية الداخلية للأفراد والجماعات والمجتمع ككل، وهي علي هذا النحو تهتم بخمسة مجالات هي الأمن الاجتماعي، والصحة والتعليم والاسكان والعمل"[٢٧]

وفي نفس السياق عرفت مني عويس وعبلة الأفندي (٢٠٠٥) السياسة الاجتماعية بأنها ذلك الجزء الذي يشمل المجالات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية من السياسية العامة للدولة، والذي يحدد الاتجاهات والمناهج التي يجب أن يسير في نطاقها العمل الاجتماعي في مختلف البيئات المحلية والحضرية والريفية والصحراوية بما يكفل تحديد الأهداف المجتمعية.[٢٨]

وهناك من يري أنها خطة حكومية تقوم علي دراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي بعض الصعوبات المتوقعة في المستقبل من أجل تحقيق رفاهية المجتمع.[٢٩]

والتعريف السابق يؤكد علي أن السياسية الاجتماعية ما هي إلا خطة تضعها السلطة التنفيذية في المجتمع وتقوم هذه الخطة علي اساس الدراسة العلمية للواقع المعايش في المجتمع وتحديد حاجاته ومشكلاته والعمل علي ايجاد حلول لها في المستقبل من اجل تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.

ومما سبق يمكن تحديد مفهوم السياسة الاجتماعية بأنها ذلك الجزء من السياسة العامة للدولة، التي يتم رسمها في ضوء النظام الايديولوجي والسياسي السائد في المجتمع، وتهتم بمجال التعليم والصحة والرعاية والأمن الاجتماعي؛ وتهدف إلي تحسين نوعية الحياة وتعمل علي

تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات من أجل تحقيق رفاهية المجتمع.

ومن خلال تحليل المفاهيم السابقة للسياسة الاجتماعية يمكن التأكيد علي عدة مضامين أساسية منها:

- أن السياسة الاجتماعية تتسم بالعمومية والشمولية.
- أن السياسة الاجتماعية تتعلق بالقرارات التي تصدرها الجهات الحكومية.
- أن السياسة الاجتماعية تعمل علي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعمل في عدة مجالات (التعليم/ الصحة/ الاسكان/ التشغيل/ الرعاية الاجتماعية).
- أن السياسة الاجتماعية ليست بمعزل عن السياسية الاقتصادية بل تكمل كل منهما الأخرى.
- أن السياسة الاجتماعية تنبثق من الايديولوجية التي يتبناها النظام الحاكم في المجتمع
- تعمل السياسة الاجتماعية علي تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع، من أجل تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع.

ج- أهداف ومحاور السياسة الاجتماعية

يتضح مما سبق أن السياسة الاجتماعية عادة ما تعكس جداول أعمال سياسية، ولكن هناك أهداف عامة للسياسة الاجتماعية اتفقت عليها غالبية الأدبيات السياسية والاجتماعية التي تناولتها بالدراسة والبحث، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- رفع المستوي المعيشي لأفراد المجتمع، سوءاً عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أو بالوسائل الوقائية والتنموية.
- العمل علي وقاية الفئات غير القادرة من الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها.
- العمل علي التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع.(٣٠)
- الإصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد في المجتمع.
- بناء وتنمية الإنسان في المجتمع، وتحقيق الاستقرار، وإحداث التغيير والتنمية الاجتماعية كعائد لتحسين نوعيَّة الحياة في المجتمع.
- العمل علي مواجهة المشكلات الاجتماعيَّة، وإشباع الحاجات الإنسانيَّة؛ من خلال مقابَلة الخدمات بالحاجات.(٣١)

د. محاور ارتكاز السياسة الاجتماعية في اي نظام سياسي

ترتكز السياسة الاجتماعية في اي نظام سياسي علي أربعة محاور أساسية تتمثل في المحاور التالية

المحور الأول: تعزيز التمكين: عن طريق آليات ترفع من قدرات الأفراد بحيث يستطيعون المساهمة في اتخاذ القرار والتأثير عليه، والذي يتصل بحياتهم واحتياجاتهم، وكذلك من خلال دعم وتمكين المواطنين الأكثر حرمانا من المشاركة في شوق العمل والمجتمع.(٣٢)

المحور الثاني: الضمان الاجتماعي: والذي يشمل توفير الموارد والخدمات الضرورية.

المحور الثالث: توفير خدمات التعليم والصحة التي يحتاجها الأفراد وتحقيق المساواة.

المحور الرابع: التكامل الاجتماعي: الذي يعني دمج كل الفئات في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة الظروف الخاصة بكل فئة.[٣٣]

هـ - عناصر السياسة الاجتماعية :

حدد أحمد كمال أحمد (١٩٩٨) ثلاثة عناصر أساسية للسياسة الاجتماعية وهي :

١- الايديولوجية السائدة في المجتمع

الايدلوجية هي الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بطبقاته وقطاعاته وأجهزته كافة، وغالباً ما تكون الايدلوجية نتاج التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيم الأخلاقيات والآداب المتفاعلة معاً لشعب من الشعوب، والايدلوجية قوة هائلة موجهة للشعوب وقوة ضاغطة في المجتمعات المنظمة الاجتماعية.[٣٤]

٢- المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية

يمكن أن تتحدد هذه المجالات بميادين العمل الاجتماعي وقطاعاته وفئات المواطنين الذين يشملهم هذا العمل، فضلاً عن مجالات الزمن أو الوقت الذي يؤدي فيه العمل لهذه الفئات في تلك الميادين والقطاعات، وكذلك تحديد الأجهزة التي يتم عن طريقها العمل على تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية.(٣٥) وكذلك تقوم السياسة الاجتماعية بتحديد دالة التفضيل بين مجالات العمل الاجتماعي، ويمكن بنائها كالتالي:

بالنسبة للفئات الأولي بالرعاية، فيجب التركيز علي الطفولة بوصفها صانعة المستقبل يلها الشباب من العمال المنتجون ثم المسنون.

وفيما يتصل بالقطاعات فيجب أن تكون المفاضلة علي أساس مدي الاحتياج. وأن يكون التركيز علي نفس الدرجة للمجال التنموي والوقائي، يليها المجال العلاجي.[٣٦]

٣- الاتجاهات العامة الموجه للعمل الاجتماعي :

الاتجاهات هي الأسس والقواعد والمبادئ أو المناهج التي تحدد لنا أبعاد العمل ومستواه، ونوع البرامج والمشروعات التي تحويها الخطط لاجتماعية المختلفة، ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أنواع هي:

أ-اتجاهات غير ملزمة مثل اتجاه الدولة إلي توفير أفضل أساليب الرعاية المتكاملة لكل طفل قبل سن السادسة.

ب- اتجاهات شبه ملزمة وتعني اتجاه الدولة إلى الاستفادة من جميع الاكتشافات والنظريات العلمية الجديدة في العالم لتحقيق الرفاه في المجتمع مثل توفير سكن صحي مناسب لكل أسرة.

ج- اتجاهات ملزمة وهي ترتفع إلى مستوى القاعدة أو المبدأ أو المعالم التي تساعد على أداء العمل والوصول إلى الهدف، مثل اتجاه الدولة في أن توفر لكل مواطن فرصة كاملة للتعليم المجاني وفق احتياجاته وما يتناسب مع قدرته وميوله واستعداداته[٣٧]

مهام وأبعاد السياسة الاجتماعية :

يتجلي الهدف الرئيسي للسياسة الاجتماعية في أي مجتمع من قدرتها علي بناء مجتمع قائم علي تلبية واشباع حاجات أفراده، خاصة الفئات الفقيرة والضعيفة، وضمان حصول الجميع علي الخدمات الاجتماعية التي تعمل علي تحسين الصحة وتحقيق الرفاهية بالتالي تعزز قدرات أفراد المجتمع علي المشاركة بفاعلية في جميع أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية مع ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

من هنا يتضح أن للسياسة الاجتماعية ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في:

- الحماية الاجتماعية
- الاستثمار في البشر
- دعم التنمية الاجتماعية

١- الحماية الاجتماعية:

تعتبر الحماية الاجتماعية صلب السياسة الاجتماعية، وتشمل الحماية الاجتماعية التامين الاجتماعي وهو يعتمد علي المساهمات الاجتماعية ويغطي مخاطر عديدة كالمرض والبطالة والتقدم في السن والاصابات، كما تشمل الحماية أيضا المساعدة الاجتماعية وهي تشكل أداة للتخفيف من حدة الفقر عن طريق مجموعة من الأدوات التي تستهدف الفقراء والفئات الاكثر حرمانا في المجتمع وتتضمن برامج المساعدة الاجتماعية التحويلات النقدية المباشرة، ودعم الاسعار باعانات عامة، وتوزيع الاغذية، وخفض تعريفات المرافق العامة، بالإضافة الي الرعاية والتضامن داخل الاسرة.

٢- الاستثمار في البشر

تتناول السياسة الاجتماعية بمعناها الاشمل السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم وسوق العمل، والاستثمار في البشر عنصر أساسي من عناصر المهمة الاقتصادية للسياسة الاجتماعية.

ويعتبر الدمج في سوق العمل أحد الدعائم الأساسية للسياسة الاجتماعية في هذا المجال فالعمل اللائق يمنح الافراد فرصا وافرة للتعبير عن قدراتهم وهو لا يزودهم بالأمن المالي فحسب، بل يعزز تماسكهم الاجتماعي ويحسن معارفهم ومهارتهم

٣- دعم التنمية الاجتماعية: هناك مجموعة كبيرة من المجالات الأخرى التي تهتم بها السياسية الاجتماعية مثل النمو الاقتصادي واقتصاد المعرفة، وسياسات الاقتصاد الكلي، والبيئة والمرافق والتخطيط المدني والحكم السليم والتنمية الريفية، ومثل هذه المجالات تندرج تحت أشمل معاني السياسة الاجتماعية. ويهدف دمج مجالات الاهتمام الاجتماعية في السياسة العامة علي اختلاف جوانبها الي ازالة الحواجز وتوفير الفرص اللازمة لمشاركة الجميع في العملية الانمائية.[٣٨]

مهام السياسة الاجتماعية:

في اي مجتمع من المجتمعات تتولي السياسة الاجتماعية ثلاث مهام اساسية هي المهمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتعمل علي دعمهم جميعا.

١- المهمة الاجتماعية: تركز علي تخفيف أثر المخاطر الناتجة عن دورة الحياة، وذلك عن طريق الضمان الاجتماعي وبالتخفيف من حدة الفقر وذلك عن طريق تقديم المساعدات الاجتماعية، وتساعد السياسة الاجتماعية الناس علي تحقيق الاستقرار في حياتهم ودعم اسرهم.

٢- المهمة السياسية هي قدرة السياسة الاجتماعية علي تحقيق الاستقرار، فالعدالة الاجتماعية والمساواة هما عاملان حيويان لتوصيد الثقة وتحقيق التماسك الاجتماعي وترسيخ الاستقرار السياسي.

٣- المهمة الاقتصادية : هي قدرة السياسة الاجتماعية علي تعزيز الطاقات الانتاجية لمجتمع معين، وذلك عن طريق دمج المجالات والفئات الاجتماعية المهمشة في عملية النمو، والاستثمار في تحسين

الخدمات الصحية والتعليمية للسكان. وتشكل السياسة الاجتماعية عاملا من عوامل الوقاية من حدة آثار الازمات الاقتصادية، كما انها تسهم ايضا في تثبيت الدورات الاقتصادية ودعم الاستهلاك في فترات التراجع الاقتصادي، وللاستقرار الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والثقة أثر بالغ علي القرارات المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار. (٣٩)

وكذلك من المسائل الأساسية التي تبحثها السياسة الاجتماعية هي التوزيع العادل للفوائد التي يحققها النمو الاقتصادي وتجنب الأضرار الناتجة عنه .لذا لا بد أن يصاحب النمو الاقتصادي سياسات اجتماعية تحارب الفقر، والتفاوت الشديد في توزيع الدخل، وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع كلفة المعيشة قياسا بدخل غالبية السكان.(٤٠)

ولذلك ينظر إلي السياسة الاجتماعية في بعض الاحيان علي انها اعادة نظر في السياسات الاقتصادية. ولكن في الحقيقية تعبير السياسات الاجتماعية ليست وحدها قادرة علي تحقيق رفاهية المجتمع ولكن لابد ان تتشمل علي سياسات اقتصادية .

وهذا الرأي يستند إلى فكرة ان النمو الاقتصادي والثروة وتراكم رأس المال تعززها مجموعة واسعة من المسائل مثل اليد العاملة والصحة والتعليم، التي تنتمي إلي السياسة الاجتماعية .(٤١)وجدير بالذكر ان السياسات الاقتصادية تنطوي في كثير من الاحيان علي مفاهيم اجتماعية وثقافية كالحد من الفقر والحماية والأمن الاجتماعي، اضافة إلي دعم وتمكين المواطنين الأكثر حرمانا في المجتمع.

نماذج السياسة الاجتماعية وعملياتها:

حددت الأمم المتحدة ثلاثة نماذج للسياسة الاجتماعية في تقريرها حول تكامل السياسات الاجتماعية لعام ٢٠٠٥، وهذه النماذج هي:

النموذج الأول : نموذج الصفوة ، وفيه تتجه السياسات من أعلي من القمة الي أسفل ، وفيه يكون دور البيروقراطية بوجه عام هو التبرير والتنفيذ، وتكون المساءلة اساسا في يد الصفوة، وبالتالي تكون اقل تجاوبا مع قطاعات السكان الأكثر تضررا، إلا إذا كانت هذه المساءلة في صالح الصفوة أيضا.

النموذج الثاني: نموذج توازن المصالح ويكون مبنيا علي مجتمع مدني قوي ومجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد والحكومة ، وهذا النموذج يسمح بالتوصل إلي الحلول الوسط والتنازلات اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات والالتزام بالبرامج، ولكن لابد أن نلاحظ ان الفقراء والمحرومين هم أقل القطاعات قدرة علي تنظيم الموارد وتعبئتها للتأثير علي السياسات . ويكون متروكا لغيرهم أن يعبروا عن مصالحهم وأن يضعوها امام متخذ القرار.

النموذج الثالث: النموذج العقلاني/ العلمي وهذا النموذج يفترض معرفة تامة بقيم المجتمع وبدائل السياسات ونتائجها لتضمن تحقيق توازن مقبول بين مكاسب السياسات وبين التضحيات المطلوبة أثناء تطبيقها. لكن مثل هذه المعرفة التامة نادرا ما تتوافر، كما ان النموذج لا يجمع بين القيم والأفضليات، فأي تضارب بين القيم والأفضليات يُحل من خلال العمليات السياسية التفاوضية والحلول الوسط أكثر مما يُحل علي طريقة علمية، وفي الواقع العلمي غالبا ما ينتهي هذا النموذج بتقييم المخططين عن مصالح الصفوة وتنفيذ هذه المصالح، أو بإحلال قيم المخطين محل قيم الصفوة.[٤٢]

الجدير بالذكر أن نموذج النخب الحاكمة أصبح مع مرور الوقت أكثر انفتاحا علي نموذج توازن المصالح الذي يقوم علي تسويات داخلية

يشارك فيها المجتمع المدني، وكذلك النموذج العلمي الذي يعتمد التخطيط الفني والكفاءة من حيث مقارنة المدخلات بالنواتج، وبذلك تكون السياسات الاجتماعية ومحدداتها نتاج للاتجاه العالمي في محددات امتلاك التي تعد محصلة لتزاوج بين ملكية رؤوس الأموال وامتلاك السلطة.

مراحل عمليات وضع السياسة الاجتماعية:

تمر عملية وضع السياسة الاجتماعية لأي مجتمع بعدة مراحل، وهي نفس مراحل وخطوات عمليات السياسيات العامة وهذه المراحل هي:

١- مرحلة تحديد المشاكل والامكانيات
٢- مرحلة تحديد القضايا بحسب الاولويات
٣- مرحلة وضع القضايا علي الاجندة العامة
٤- تحديد الغايات والاهداف
٥- مرحلة وضع المقاربات البديلة وتقيمها
٦- مرحلة اختبار البدائل
٧- مرحلة تنفيذ البدائل المختارة
٨- مرحلة المتابعة والتقييم[٤٣]

الجهات المعنية بالسياسة الاجتماعية:

في هذا السياق يأتي الحديث عن المسئوليات الموزعة بين الدولة والسوق، في عملية صنع السياسة الاجتماعية. فالسياسة الاجتماعية ما هي إلا نتيجة تفاعل ثلاث جهات هي الاسرة والسوق والدولة، حيث يتولى السوق مجال الانتاج، وتتولي الاسرة مجال الاستهلاك، وتتولي الدولة مسئولية اعادة التوزيع[٤٤]، بالإضافة الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع السياسة الاجتماعية في الوقت الحاضر كمراقب ضاغط نحو انحياز السياسات الاجتماعية للحد من الفقر والتأثير علي الفقراء

والمهمشين كقطاع ثالث يعمل علي توجيه سياسات الحكومة والحد من هامش ربح مؤسسات الانتاج بما يحقق الصالح العام.

أما الدولة من الضروري أن تتبنى الدولة ما يسمى بالرؤية الاستراتيجية التي تعتمد على مفهوم التخطيط والتنسيق بين الوزارات المختلفة التي تقوم بصنع السياسات الكلية مع ضرورة المشاركة الشعبية[٤٥]، ولكنها لا تحتكر وحدها عملية صنع السياسية الاجتماعية فهناك دور هام تلعبه قطاعات أخري كالقطاع الخاص، وكذلك دور اخر تلعبه منظمات المجتمع المدني وتكامل الأدوار الثلاثة يعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي، كما يعمل علي استمرارية تقدم المجتمعات.

واما القطاع الخاص (السوق) فدائما ما يهدف القطاع الخاص إلي تحقيق ارباح عالية من خلال آليات السوق التي تعتمد علي العرض والطلب من أجل تحديد الاسعار. كما تعتمد اقتصاديات السوق علي التخطيط اللامركزي، وتقوم بعملية التخطيط كيانات اقتصادية فردية دون تدخل الدول[٤٦].

وفي الحقيقة دائما ما يعمل اقتصاد السوق علي زيادة التفاوت في الدخول، فيزداد الأغنياء غنىً ويزداد الفقراء فقرًا، مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين العرض الذي يتنامى باستمرار، والطلب الذي لا يواكبه.[٤٧] وعلي الرغم من ذلك فإنه يمكن للقطاع الخاص أن يعمل علي خلق مبادرات اجتماعية تساهم مع الجهد الحكومي في دعم الطبقات الأقل دخلا من خلال دعم وتنشيط المنظمات الخيرية والتنموية [٤٨] وهو ما يعرف بالسوق الاجتماعي، ولهذا ينبغي أن يكون للقطاع الخاص (السوق) دور في تحديد السياسية الاجتماعية التي تسهم في تلبية حاجات أفراد المجتمع وأن

يستجيب لضغوط وتوجيهات ونداءات المجتمع المدني كقطاع ثالث ضامن للتوازن بين المصالح المختلفة.

وبالنسبة منظمات المجتمع المدني فلا يستطيع أحد انكار الدور الرئيسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في صنع السياسة الاجتماعية - خاصة الدولية منها كالبنك الدولي واليونسكو - فمثل هذه المنظمات تسهم بشكل ملحوظ في صياغة السياسة الاجتماعية لمجتمع ما.

وينصب دور منظمات المجتمع المدني في السياسة الاجتماعية حول الأنشطة التي تهدف إلي توعية المواطنين وخاصة في قضايا التنمية الاجتماعية والتي تعتبر أساس للنمو الاقتصادي، وتهدف هذه الأنشطة التوعوية إلي تكوين رأي عام مستنير قادر علي التفاعل والمشاركة في قضايا التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي.

ولكن تقرير الامم المتحدة (٢٠١١) يؤكد علي تدني قدرة منظمات المجتمع المدني في التأثير علي السياسيات الاجتماعية في دول غرب اسيا مثل الاردن والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر. [٤٩] وذلك نظرا لضعف بنية ومكونات منظمات المجتمع المدني.

ولابد هنا من الاشارة إلي أن العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني هي علاقة قائمة علي التكامل وليس التنافس، حيث تعتمد علي تبادل الأفكار والخبرات، وتنبع قوة منظمات المجتمع المدني من قوة الدولة، ولذلك فكانت نتيجة التقرير الذي اعدته الامم المتحدة حول تدني قدرة منظمات المجتمع المدني، نتيجة متوقعة لأن هناك تراجع في دور الدولة في مجالات كثيرة ويعزي ذلك إلي تبني معظم الدولة العربية ومنها مصر لسياسة الخصخصة والتوجه نحو اقتصاديات السوق، والتخلي عن دورها في

التعليم والصحة والتوظيف، مما نتج عنه مشكلات عدة منها اطفال الشوارع، وانتشار البطالة، وانتشار الفقر والعشوائيات.

وهكذا يمكن القول بأن هناك أكثر من جهة تستطيع المشاركة في صياغة السياسية الاجتماعية كالسوق و منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وهم من الفاعلين الجدد، وليست الدولة وحدها هي التي تقرر السياسية الاجتماعية، وكل من هذه المؤسسات يؤدي دوره في تكامل مع الاخر لصنع سياسة اجتماعية قادرة علي تحقيق الأمن والاستقرار وإشباع الحاجات الانسانية الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد.

المحور الثانى : السياسات الاجتماعية وانعكاساتها التربوية في مصر

دائما ما يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بجميع أبعاد التنمية (الاقتصادية/ الاجتماعية/ البشرية) فالتعليم أمر بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، وخاصة تعليم الفتيات، كما يعد التعليم عاملا رئيسا من عوامل تحسين آليات الحكم، فهو يساعد علي تنمية مهارات التفكير الناقد لدي الأفراد، وتنمية المهارات الحياتية لديهم.(٥٠)

كما يعد نظام التعليم واحدا من أهم الأنساق التي تظهر فيها بوضوح طبيعة السياسة الاجتماعية واختياراتها وموازيين القوى فيها، وخاصة فيما يتعلق بقضاياه ذات الابعاد الاجتماعية، كالإنفاق علية، وتكافؤ الفرص فيه، ومدى اتاحته لمختلف طبقات المجتمع بالإضافة إلي مواجهة متطلبات سوق العمل المتغيرة.

ويعتبر نظام التعليم في مصر واحدا من أكبر نظم التعليم في الوطن العربى، حيث ضم التعليم قبل الجامعي خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٣

حوالي (١٨,٣) مليون طالب عدا الأزهر موزعين علي مراحل التعليم المختلفة، وبلغ اجمالي طلاب التعليم الأزهري (٢,١) مليون طالب موزعين علي المراحل المختلفة.[٥١] وهذا يعد من أكبر أعداد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي في العالم العربي.

ويمكننا ان نلمح بوضوح تأثير السياسات الاجتماعية على حالة التعليم وقضاياه من خلال المحاور التالية:

- الانفاق علي التعليم
- تكافؤ الفرص في الحصول التعليم
- التعليم والمرأة

أولا : الانفاق علي التعليم

يمثل الإنفاق على التعليم أكبر الاستثمارات في رأس المال البشري بما له من عائد إيجابي ملموس ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي أيضاً، وليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي بصفة عامة.[٥٢] وكلما كانت التوازنات الاجتماعية تميل لصالح الفقراء، كلما انعكس ذلك بوضوح علي زيادة الإنفاق الحكومي علي التعليم.

وقد بلغ اجمالي الانفاق الحكومي علي التعليم في مصر لعام ٢٠١١/ ٢٠١٢ (٥٣,٩) مليار جنيه، اي ما يعادل (٣,٧٪) من اجمالي الناتج المجلي، وبلغ نصيب التعليم قبل الجامعي (٤٠,٣ مليار) - بدون التعليم الأزهري_ ومثلت هذه النسبة (٢,٧٪) من اجمالي الناتج المحلي، اي بنسبة ٧٤,٩٪ من اجمالي الانفاق، في حين بلغت نسبة الانفاق علي التعليم الجامعي نحو (٢٥,١٪) دون التعليم الجامعي الأزهري[٥٣].

وهـذه نـسبة قليلـة جـدا بالمقارنـة مـع دول أخـري، فعلـي سـبيل المثـال بلغـت نـسبة الانفـاق الحكـومي علـي التعلـيم فـى إسـرائيل طبقـا لبيانـات البنـك الـدولي في عـام ٢٠١٢ (٨,١٪) مـن اجمـالي النـاتج المحلـي، وفي الأردن بلغـت نـسبة الانفـاق الحكـومي علـي التعلـيم في عـام ٢٠١٠ (٧,١٪)، وفي المغـرب ٧,٩٪، وفي الجزائـر ١٠,٨٪، وهـذا مـا يعكـس مكانـة واهتمـام التعلـيم في هـذه الدول وحرصها الدائم علي تطويره.

والمتتبـع لنظـام التعلـيم في مـصر يجـد أن التعلـيم في عهـد جمـال عبـد الناصـر تحققـت فيـه المجانيـة بـشكل كامـل في جميـع المراحـل التعليميـة؛ ممـا أدي إلـي نـشر وتوسـيع قاعـدة التعلـيم بـين طبقـات المجتمـع الفقـيرة والمتوسـطة، هـذا لأن الـسياسيات الاجتماعيـة في عهـد جمـال عبـد الناصـر كانـت تميـل لـصالح الطبقـات الفقـيرة والمتوسـطة، لهـذا شـكّل التعلـيم أنـدلك اهميـة كـبري في بنـاء مجتمـع قـوي قـادر علـي منافـسة بـاقي الـدول. في حـين بـدأت قيمـة التعلـيم التنافـسية في مـصر تقـل بتوجـه الـسياسة الاجتماعيـة في الانحيـاز لـصالح الـشرائح الاجتماعيـة المتوسـطة والغنيـة، وقـد أدي ذلـك إلـي تدني فرص العدالة في التعليم منذ سبعينيات القرن الماضي.

ويؤكـد ذلـك مـا أشـار إليـه الجهـاز المركـزي للإحـصاء والتعبئـة إلـي أن نـسبة الطـلاب المقيـدين في العـام الدراسـي ٢٠١١/ ٢٠١٢ في التعلـيم الحكـومي بلغـت (٧٥,٦٪) مـن جمـالي الطـلاب. وهكـذا يتبـدى بـشكل جلـي أن الانفـاق الحكـومي علـي التعلـيم في مـصر يمثـل نـسبة قليلـة مـن اجمـالي النـاتج المحلـي، ممـا يعكـس ضـعف اهتمـام الحكومـات بالنظـام التعليمـي بـرغم أهميتـه وخطورتـه في التـأثير علـي بـاقي أنظمـة الدولـة، ويـؤدي هـذا الـضعف في الانفـاق إلـي أن تـصبح الخـدمات التعليميـة المقدمـة أقـل جـودة، ومـن ثـم يحـصل الطـلاب علـي تعلـيم ذو جـودة منخفـضة مقارنـه بـالتعليم الخـاص أو الأجـنبي، وبالتـالي

لن يستطيع الطلاب الحصول علي المهارات الضرورية لتأهيلهم لسوق العمل، مما يعكس غياب للعدالة الاجتماعية في التعليم، وبالتالي غياب للعدالة في السياسات الاجتماعية ككل.

لذا أكد دستور مصر ٢٠١٤ علي ضرورة زيادة الانفاق علي التعليم، وقد نص في مادته رقم (١٩) علي أن نسبة الانفاق الحكومي علي التعليم (٤٪) من اجمالي الناتج القومي، على ان تزيد هذه النسبة تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، ولأول مرة في دساتير مصر تنص مادة من مواد الدستور علي تحديد قيمة الانفاق الحكومي علي التعليم من اجمالي الناتج القومي، مما يؤكد اهمية العلاقة بين السياسات الاجتماعية والانفاق علي التعليم لبناء دولة حديثة.(٥٤)

يتضح مما سبق أن الانفاق الحكومي علي التعليم يرتبط بشكل رئيسي بالدخل القومي من ناحية وبالتوازنات الاجتماعية من ناحية اخرى، وكلما كانت التوازنات الاجتماعية تميل لصالح الطبقات الفقيرة والوسطي، كلما انعكس ذلك علي زيادة حجم الانفاق الحكومي علي التعليم، وكلما كانت التوازنات الاجتماعية تميل لصالح الطبقات الغنية، كلما انعكس ذلك علي تقليل حجم الانفاق الحكومي علي التعليم، وهو مما يؤدي بدوره إلي سعي الطبقات الغنية إلي البحث عن فرص تعليمية متميزة، مما يؤدي إلي ازدهار التعليم الخاص، وزيادة عدد الجامعات الخاصة والدولية الأمر الذي يؤدي إلي تفاوت الفرص بين القادرين وغير القادرين في الحصول علي تعليم متميز؛ وبالتالي يؤثر علي البناء الطبقي في المجتمع ومن ثم البناء الثقافي والقيمي بما يحدث خللا في طبيعة النسيج الاجتماعي للمجتمع المصري.

ثانيا: تكافؤ الفرص في الحصول التعليم

كما تتجلى السياسة الاجتماعية في قضية المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع، حيث تحرص الكثير من دساتير العالم ومنها مصر علي التأكيد علي مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم، يؤكد **حامد عمار** علي أن ترسيخ مبدأ العدل الاجتماعي في فرص التعليم وحق المواطن فيها، يتقدم حزمة أهداف تعليم مجتمع الغد، ويقتضى تقديم هذا المبدأ على غيره من المبادئ في حق التعلم، التي تتجاوز الامتيازات الفئوية أو مواقع للصفوة التي تمتلك مفاتيح الثروة والنفوذ. ويرتبط بهذا الهدف تنمية مقومات الديمقراطية من خلال الممارسة التي ترسخ المشاركة في صنع القرار، وتحمل مسئوليات تنفيذه، ومتابعته وتقويمه، وهو ما يؤدى إلى تعزيز الانتماء والولاء للوطن.[٥٥] وهكذا فإن مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم هو التعبير الأمثل عن العدالة الاجتماعية في التعليم.

ولا شك في أن السياسات الاجتماعية تنعكس بوضوح علي قضية تكافؤ الفرص التعليمية، فقد عملت ثورة يوليو ١٩٥٢ علي اعلان "اقامة عدالة اجتماعية" كأحد مبادئها الستة انحيازا لصالح الفقراء، وفى سنة ١٩٦١اعلنت مجانية التعليم الجامعي والعالي، وبذلك تحقق تكافؤ الفرص الكامل في جميع مراحل التعليم ليتساوى الجميع في الحصول علي التعليم علي الرغم من ندرة الموارد وتدني مستوي الخدمة التعليمية، إلا أنه قد ساهم إلي حد ما في اذابة الفوارق الطبقية ونمو قاعدة الطبقة الوسطي في المجتمع المصري، الأمر الذي ادي إلي تحقيق التقدم وبناء المجتمع.

ولكي يتحقق ذلك فقد تحملت الدولة مسئولية تشغيل خريجي التعليم العالي والتعليم الفني المتوسط. وهذا قد أدي بدوره إلي دعم وجود

الخريجين الجدد من أبناء الطبقات الفقيرة في كافة مواقع العمل والانتاج في مصر، وذلك في اطار سيطرة الدولة علي وسائل الانتاج. والجدير بالذكر أن التعليم كان يصاحبه غالبا تحسن ملموس في الدخل وظروف المعيشية، وان كان لا يصل إلي حد الرفاهية الا أن السياسة عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعي بما يحدثه من حراك اجتماعي تؤثر في البناء الطبقي للمجتمع.[٥٦]

وبالنظر إلي الواقع الراهن لتكافؤ الفرص في النظام التعليمي وعلاقته بالسياسات الاجتماعية للنظام ككل، نجد أن السياسية الاجتماعية في السنوات الاخيرة قد انحازت بشكل ملحوظ لصالح الطبقات الغنية، فأصبح هناك تعليما متميزا يقتصر علي أبناء الطبقة الغنية، وازدادت أعداد المدارس الخاصة والدولية، حيث وصلت اعدد المدارس الخاصة الابتدائية(١٧٥٣)، وما قبل الابتدائية (١٦٦٤) مدرسة خاصة للعام الدراسي٢٠١١/٢٠١٢، و(١٣٩٥) مدرسة خاصة اعدادية، والمدارس الثانوية الخاصة(٨٦٥)، بالإضافة الي(٩) مدارس صناعية، (٢١٤) تجارية خاصة[٥٧] وبهذا بلغ اجمالي المدارس الخاصة في مصر(٥٩١٨) مدرسة خاصة، بالإضافة الي الجامعات الاجنبية والخاصة والتي بلغت نسبة اجمالي القيد الطلابي(١٣,٤٪) من اجمالي قيد الطلاب في عام ٢٠١١/٢٠١٢ [٥٨]. ومثل هذا النوع من التعليم الخاص يعمل علي تحقيق أهداف فئة من فئات المجتمع، وبالتالي يسهم في تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعد شكل من اشكال الازدواجية في التعليم، فالتوسع في التعليم الخاص والاجنبي في الفترة الاخيرة في كافة مراحل التعليم ابتداء من التعليم ما قبل الابتدائي وصولا للتعليم الجامعي، إلي جانب انخفاض مستوي التعليم الحكومي المجاني، كل هذا يعكس ضعف السياسات الاجتماعية وعدم

قدرتها علي توحيد اشكال التعليم وجعله تعليم قومي متميز، مما أدي إلي تعميق فكرة عدم تكافؤ الفرص في التعليم، وانحياز السياسة الاجتماعية ومن ثم التعليمية إلي الشرائح الاجتماعية المتوسطة والعليا.

ويؤكد ما سبق أن أحد الدراسات قد أشارت إلي أن نصيب الفقراء من التعليم أصبح ضئيل إذا ما قورن بنصيب الشرائح العليا؛ ففي استطلاع للراي حول تكاليف التعليم رأي ٣٦,٢٪ من الشباب من ذوي الشرائح الفقيرة أن التكاليف هي السبب وراء عدم التحاق بالتعليم مقارنه بنحو ٧,٢٪ من الشباب من ذوي الشرائح الأغنى [٥٩].

بالإضافة إلي ما سبق فإن ما يزيد أيضا من تكلفة التعليم وخاصة التعليم العالي هو أنه مع سيادة فلسفة الخصخصة والتي طالت جميع مناشط المجتمع وإزاء تدهور الانفاق على التعليم العالي، فقد لجأت مختلف الجامعات الحكومية إلى إنشاء أقسام خاصة بمصروفات مرتفعة بمختلف كلياتها بدعوى تقديم خدمة خاصة ونوع مميز من التعليم بها تعليم نفس التخصصات التي تدرس بالكلية ولكن بإحدى اللغات الاجنبية الأمر الذى شجع عليه وجود طلب كبير بأسواق العمل على الخريجين الذين يجيدون اللغات الاجنبية في تخصصاتهم القانونية والتجارية وغيرها٠ وهو ما أدى إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي وغياب معايير العدالة الاجتماعية حتى داخل الجامعات الحكومية نفسها.[٦٠]

وهكذا أصبح من الواضح أن أوضاع التعليم بأشكاله الحالية تعكس عدم وجود تكافؤ للفرص في التعليم بين أفراد المجتمع، فهناك تعليم حكومي مجاني متدني المستوي، واخر خاص لا يستطيع أبناء الفقراء الحصول عليه، والمعيار الوحيد فيه هو امكانية دفع المصروفات بصرف النظر عن القدرات او التفوق الدراسي للطلاب، مما يزيد من التفاوت الاجتماعي لدي

الطلاب، وهكذا رفعت الدولة في الفترة الأخيرة شعار " خصخصة التعليم"، والاتجاه نحو سيطرة قوي السوق في مجال التعليم بمختلف مراحله؛ وبالتالي ينبغي اعادة النظر في السياسات الاجتماعية الحالية لتكون أكثر ملائمة وتحيزا للطبقات الفقيرة ؛ وحتي يقوم التعليم بدوره في عمليات التغيير الاجتماعي واحداث توازن طبقي يحقق التماسك والالتحام في النسيج الاجتماعي الوطني ونحن الآن في أمس الحاجة إلي تماسك وتقارب قوي المجتمع لتحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي.

ثالثا: التعليم والمرأة

تمت الإشارة فيما سبق إلي ان السياسات الاجتماعية هى محصلة توازن وصراع القوى والطبقات الاجتماعية الغنية والمتوسطة والفقيرة منها، وعلى الرغم من أن المرأة – بطبيعة الحال – تشكل نصف المجتمع ونصف طبقاته وفئاته الاجتماعية، إلا أنها ولكونها امرأة صاحبة قضية خاصة تتعلق بما يتيحه لها المجتمع من حقوق وما يفرضه عليها من واجبات، فحول تلك الحقوق والواجبات المتاحة للمرأة يدور صراع تاريخى طويل بين المجددين التقدميين والمحافظين الرجعيين، ويأتي فى قلب قضية المرأة حقها فى التعليم بجميع درجاته ومستوياته وفى جميع انواعه كالرجل تماما سواء بسواء، ومن هنا فقد حرصت غالبية المواثيق والمعاهدات الدولية علي حق المرأة في التعليم، وحقها في تقلد المناصب القيادية، ومساواتها بكافة حقوق الرجل، وعدم التمييز ضدها، بل لقد اصدرت الامم المتحدة اعلانا دوليا تحت مسمى عدم التمييز بين الرجال والنساء " سيداو" (٦١)

وفى مصر يُلاحظ ان هناك علاقة طردية بين نمو قوى التقدم والتنوير واضطراد حصول المرأة على حقها فى التعليم، فلم تعرف مصر تعليما للمرأة إلا فى ظل حاكم مستنير كالخديو اسماعيل (١٨٦٣ –

١٨٧٩) الذى انشأ أولى مدارس تعليم الفتيات فى مصر، المدرسة السنية سنة ١٨٧٣.

وظلت المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق في التعليم العمل والمشاركة السياسية وكافة الحقوق الأخرى قائمة إلي أن جاء دستور ١٩٥٦ ليعطي المرأة المزيد من الحقوق السياسية فأعطاها الحق في التصويت والترشح في الانتخابات، والحق في العمل والمشاركة وتقلد الوظائف العليا فأصبحت وزيرة.

ويضيق المقام هنا عن الدراسة التفصيلية التي لحقت بتعليم المرأة في العقود الماضية، ومن ثم سننتقل الى الوقت الحالي:

ففي مجال التعليم انعكست السياسات الاجتماعية في الفترة الاخيرة بشكل كبير علي وضع المرأة في التعليم، فالسياسات الاجتماعية اتسمت في هذه الفترة بعدم الوضوح، والانحياز الكبير لصالح الطبقات الغنية، ورغم الاهتمام المعلن في السياسات الاجتماعية بقضايا المرأة المختلفة، إلا أن الواقع المعايش يرصد بعض التفاوتات في الاهتمام بالمرأة والرعاية اللازمة لها في التعليم. فكانت نسب التسرب من التعليم الابتدائي بين العامين ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١١/٢٠١٢ تميل النسبة الأكبر لصالح البنات حيث بغلت (٠,٥٣٪) بينما بلغت نسبة التسرب في البنين (٠,١٥٪)[٦٢]

وبالنظر إلي الطالبات الملتحقات بالتعليم العالي، يُلاحظ انه علي الرغم من ارتفاع نسب قيدهم نسبيا بالتعليم الجامعي حيث بلغت(٤٤,٩٪) في ٢٠١١/٢٠١٢، إلا أنهم نسبة ملتحقات بالكليات النظرية كانت كبيرة (٤٥,٩٪)، أما المعاهد الفنية التي تمنح درجة دبلوم فوق المتوسط فكانت نسبة الملتحقات بها (٤١,٣٪)[٦٣]، مما يجعلهن أيضا أكثر عرضة للبطالة، فقد بلغ معدل البطالة بين الإناث طبقا لإحصاءات، بينما بلغ معدل البطالة بين

الذكور (٩,٨٪) للذكور في عام ٢٠١٤. [٦٤] مما يعد مؤشرا لضعف تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا بل وسياسيا.

والجدير بالذكر أنه كانت نسبة الاناث المقيدين من الاناث بالجامعات الخاصة(٣٩,٦٪) في عام ٢٠١٢/٢٠١١ ويعود ذلك إلي أن الأسر تميل أكثر إلي إلحاق الذكور من الأبناء بالجامعات الخاصة حتي يحصلون علي تعليم متميز يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل، علي حساب الاناث.

ولهذا ينبغي أن تراعي السياسات الاجتماعية المعمول بها في مصر وضع المرأة في التعليم، وأن تحاول بكافة السبل الممكن تعليم وتدريب الاناث علي مهارات سوق العمل، والحد من تسربهن من التعليم؛ حتي تتمكن المرأة من المشاركة بفاعلية في علمية التنمية الشاملة والتي لن تتم بدون مشاركة ايجابية، وتمكين حقيقي للمرأة في كافة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: الخاتمة والتوصيات

يتضح مما سبق مدي انعكاسات السياسات الاجتماعية التي تتبناها الأنظمة الحكومية علي السياسة التعليمية ونواتجها الاجتماعية، فإذا ما انحازت السياسيات الاجتماعية لصالح الفقراء انعكس ذلك بوضوح في شكل تحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة لأفراد المجتمع. وبصفة عامة يمكن القول بأن وظيفة السياسية الاجتماعية لا تقتصر علي الحد من الفقر وتقديم المساعدات للفئات الأكثر احتياجا فحسب، بل انها تسعي دائما إلي تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لجميع فئات المجتمع، وبذلك تكون السياسية الاجتماعية أحد أهم ركائز التوازن في المجتمع، وهي أداته في تحقيق الاستقرار.

ويتم تحديد السياسية الاجتماعية بموجب العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، وفي اطار هذا العقد تتحدد مسئوليات الفرد وحقوقه في مقابل قيام الدولة بتوفير الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والأمن، والدولة في هذه الحالة تكون ملزمة بتوفير التدابير اللازمة التي تضمن التوزيع العادل لجميع الخدمات، وضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين.

ويعد التعليم أحد أهم أبعاد السياسية الاجتماعية وهو نقطة الانطلاق نحو النهوض بالمجتمع فكريا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا. إلا أن السياسية الاجتماعية المتعلقة بالتعليم لم تعمل علي النهوض به بالمستوي المطلوب حضاريا وإنسانيا، فكانت سياسة غير واضحة المعالم من حيث الفلسفة والرؤية، ولا تلبي احتياجات الفرد والمجتمع بدرجة كافية. وربما يرجع ذلك إلي نقص في مصادر التمويل، وسوء الإدارة في معظم المؤسسات الحكومية، وضعف أداء الأجهزة المسئولة عنها، اضافة إلي عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد في الفترة الحالية، الأمر الذي أدي إلي اعاقة اي محاولة لتنفيذ اي سياسية اجتماعية تتسم بالعمومية والفاعلية والكفاءة والقدرة علي حل المشكلات الاجتماعية والتعليمية.

وقد انحازت السياسية الاجتماعية في مصر خلال الفترة الأخيرة لصالح الأغنياء بشكل ملموس، فلم تفرض ضرائب تصاعدية علي الدخل، وعملت الحكومات المختلفة علي تشريع القوانين التي تسمح بتوفير تعليم خاص وأجنبي متميز بمصروفات عالية لأبناء هذه الطبقة، وتنامت أعداد المدارس والجامعات الخاصة والاجنبية بشكل ملحوظ. وراحت الدولة تهمل تعليم الفقراء وأبناء الطبقة المتوسطة، وتدهور التعليم الحكومي وأصبح يعاني من العديد من المشكلات كارتفاع تكلفته، وضعف الانفاق الحكومي،

وضعف مستوي نواتجه التعليمية، وعدم تلبيته لاحتياجات سوق العمل؛ وبالتالي انتشار البطالة بين خريجيه وانعكاس ذلك علي الاستقرار السلام والأمن الاجتماعي.

وفي هذا الاطار يمكن التوصل إلي مجموعة من التوصيات في سبيل الوصول بالسياسة الاجتماعية لتحقيق نهضة تعلمية شاملة وهادفة تعمل علي تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع.

- ضرورة أن تنطلق الرؤية في السياسات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم من مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع، والعمل علي تنمية رأس المال البشري في كافة المجالات؛ بغية تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع .
- اتخاذ التدابير اللازمة لصياغة سياسة اجتماعية متكاملة قائمة علي التنسيق بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.
- ضرورة إعادة النظر في السياسات التعلمية القائمة الآن، وصياغة رؤية مستقبلية لتغيير برامج التعليم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل للحد من البطالة والفقر .
- ضرورة تطبيق مبدأ التعليم حق لكل مواطن (التعليم للجميع اتاحة وجودة)، فينبغي علي القائمين بتنفيذ السياسات الاجتماعية ضرورة التركيز علي تعليم الفتيات الاكثر احتياجا في المجتمع بهدف تحسين نوعية الحياة، والحراك الاجتماعي لكثير من الفقراء والمهمشين.
- العمل جديا علي توفير قدر كبير من التعليم الحكومي المجاني بجودة عالية في كافة المراحل التعليمية (إتاحة وجودة).

- ضرورة التدريب علي المهارات التكنولوجية الحديثة في التعليم الحكومي، وربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل.
- اتخاذ التدابير اللازمة لوضع سياسية اجتماعية تحظي بتوافق مجتمعي يعكس احتياجات المجتمع في الوقت الراهن، وضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد مع الدولة يستوعب مشاركة الفاعلين الجدد (القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) كقطاعات مساندة للقطاع الحكومي في تقديم الخدمات المجتمعية.
- ضرورة أن تتخذ الدولة الاجراءات اللازمة لفرض نظام ضريبي يقوم علي مساهمة الشرائح الغنية في المجتمع من خلال فرض ضرائب تصاعدية علي الدخل.
- العمل علي اتخاذ اجراءات وتدابير رقابية وقانونية علي مؤسسات التعليم الخاص والعام والجامعي للحد من الربحية وضمان الجودة التعليمية.

قائمة المراجع

1. Baudot, Jacques; International Forum for Social Development, Internal Memorandum, UN/DESA, 2003, pp. 2-3.

٢. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): **نحو سياسات متكاملة للتمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي**، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٨)، نيويورك ٢٠٠٤،ص٣٧.

٣. سلام عبد علي العبادي ، مثال عبد الله غني الغزاوي : السياسية الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب ، العدد ٩٦، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٤.

4. Jose G. Vargas-Hernández Etals: What is Policy, Social Policy and Social Policy Changing, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 10; June 2011, P. 287.

5. Peter Herrmann; A Positive Approach Towards Social Policy – The Re-Foundation of Social Policy, Contribution to the International expert seminar, Madrid, Friday December 14 – Sunday December 16, 2007.

٦. الامم المتحدة: **تقرير المؤتمر الوطني للسياسة الاجتماعية المتكاملة في جمهورية مصر العربية القاهرة**، فبراير ٢٠٠٧ ،ص ٢.

٧. السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة التخطيط والتنمية الادارية: **التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين ١٩٩٤- ٢٠٠٨**، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، رام الله ، ٢٠١٠، ص ٩.

8. Also see: Smith, Adam;. An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. Retrieve from : **http://www.gutenberg.org/files/3300/3300-h/3300-h.htm**

٩. الامم المتحدة: **التقرير الثالث الساسة الاجتماعية المتكاملة رؤي واستراتيجيات في منطقة الاسكوا**، نيويورك، ٢٠١٠، ص٧ .

10. Herrmann, Peter; A Positive Approach Towards Social Policy – The Re-Foundation of Social Policy , Contribution to the International expert seminar, Social investment and social protection as productive factors The role of decent work and social integration for an economically successful and socially cohesive society, Madrid, 14 -16 December, 2007,p 1.

١١. مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** ، الطبعة (٤)، الجزء(١)، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٦٢.

١٢. أبو الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور: **لسان العرب** ، الجزء(٤)، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٨٧٥، ص ١٠٨

13. Simpson, John & Edmund Weiner (editors); Oxford English dictionary,
Retrieved from:
http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/social?q=social.

14. Barker, Robert, ; The social work dictionary ,National association of Social workers, 5th Ed ,silver spring, Maryland, NASW Press, 2003, P.287.

١٥. يقصد بدولة الرفاه تلك الدولة التي تسعي إلي توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها، ويتمثل الأمن الاقتصادي في توفير الغذاء المناسب والسكن، وتعليم جيد، ورعاية صحية، ودخل ثابت . أما الأمن الاجتماعي فيتمثل في محاولة تقليص الفجوات بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لجميع المواطنين.

١٦. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا): **نحو سياسات متكاملة للتمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي**، مرجع سابق، ص ١٤.

١٧. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا): **نحو سياسات متكاملة للتمية الاجتماعية** مرجع سابق، ص٢٨.

18. Kennett, Patricia; Comparative social policy: theory and research, Open University Press, Buckingham - Philadelphia, 2001,P1.

١٩. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا): **نحو سياسات متكاملة للتمية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص٧٥.

20. Esping-Andersen, G; After the Golden Age: the future of the welfare state in the new global order, UNRISD Occasional Paper No. 7, 1994.

٢١. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا): **نحو سياسات متكاملة للتمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي**، مرجع سابق، ص٣٠.

٢٢. السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة التخطيط والتنمية الادارية: التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين مرجع سابق،، ص١٠.

٢٣. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا): **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية اطار وتحليل مقارن ، نيويورك** ،٢٠٠٥ ، ص ٢.

٢٤. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) : **منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسة الاجتماعية وتقيمها في بلدان الاسكوا**، ٢٠١١، ص ١.

25. Weale, A.; Why are we waiting? The problem of unresponsiveness in the public social services, in Klein, R. and O'Higgins, M., ed., The Future of Welfare, Oxford, Blackwell, 1985.

26. O'Conner, J., Public expenditures in OECD countries: towards a reconciliation of inconsistent findings, The British Journal of Sociology, 1988, vol. 39, No. 1, pp. 47-68

٢٧. طلعت مصطفي السروجي: **السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩.

٢٨. مني عويس وعبلة الافندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٤٩.

29. Titimus, R.M; Essay on the welfare estate, New haven, Yale university press, 1959, p.77.

٣٠. مني عويس وعبلة الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ١٥٦.

٣١. طلعت مصطفى السروجى ومنال عبد الستار فهمى :**السياسة الاجتماعية**، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ،٢٠٠٥

32. European Union; Social policy reforms for growth and cohesion: Review of recent structural reforms2013 ,Report of the Social Protection Committee, Publications Office of the European Union ,Luxembourg, 2013,P 55.

٣٣. محمد سيد فهمي: **الرعاية الاجتماعية بين حقوق الانسان وخصخصة الخدمات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ص ٢٨٠-٢٨١.

٣٤. احمد كمال أحمد : **السياسة الاجتماعية** ، مرجع سابق ص ٣٦.

٣٥. المرجع السابق ص ٤٤.

٣٦. مني عويس وعبلة الافندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق** ، مرجع سابق، ص ص ١٥٩: ١٦٠.

٣٧. طلعت مصطفى السروجي ، راضي أمين حمزاوي : **أساسيات الرعاية الاجتماعية. والحاجات الإنسانية**، دار العلم ،دبي ، ١٩٩٨ ، ، ص ٣١ - ٢٩

٣٨. الامم المتحدة اللجة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا: **السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية التحديات في منطقة الاسكوا**، المجلد٢، العدد ٨، نيوريوك، ٢٠١٠، ص ص ٢ – ٣.

٣٩. الامم المتحدة اللجة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا: **السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية التحديات في منطقة الاسكوا** المرجع السابق ، ص ١.

٤٠. السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة التخطيط والتنمية الادارية: **التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين ١٩٩٤- ٢٠٠٨**، مرجع سابق، ص ١١.

٤١. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا): **نحو سياسات متكاملة للتمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي**، مرجع سابق ،ص ٣٤.

٤٢. الأمم المتحدة: **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية اطار وتحليل مقارن** ، مرجع سابق، ص٥.

٤٣. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) : **منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسة الاجتماعية** وتقيمها في بلدان الاسكوا، مرجع سابق، ص ص ٦- ٤.

44. Esping ,Andersen, G; The Three Worlds of Welfare Capitalism, Cambridge: Polity Press, 1990, p9.

٤٥. الأمم المتحدة: **تقرير المؤتمر الوطني للسياسة الاجتماعية المتكاملة في جمهورية مصر العربية القاهرة**، مرجع سابق ،ص ٤.

٤٦. هانس ريمبرت هيمر: **التخطيط في اقتصاد السوق الاجتماعي** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، ٢٠٠٩، ص ١٠

٤٧. عصام الزعيم: **اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٥، ص٧.

٤٨. محمد غسان القلاع: **دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٦، ص ١٠.

٤٩. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) : **منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسة الاجتماعية** ،مرجع سابق، ص٣.

50. Ortiz, Isabel; SOCIAL POLICY, United Nations DESA , New York , 2007 ,P 46.

٥١. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **تقارير معلوماتية واقع التعليم في مصر حقائق وأراء** ، السنة السابعة، العدد(٦٨) ، مجلس الوزراء، القاهرة، مارس ٢٠١٣، ص ٣.

٥٢. أشرف العربي: تقيم سياسات الانفاق العام علي التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، **المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الانفاق العام في الموازنات العامة في مصر والدول العربية**، جمعية شركاء التنمية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١.

٥٣. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **تقارير معلوماتية واقع التعليم في مصر حقائق وأراء** ، مرجع سابق،ص٧.

٥٤. جمهورية مصر العربية : **مشروع الدستور ٢٠١٣**، القاهرة، ٢٠١٤ ص ص ١٠-١١

متاح علي: موقع الهيئة العامة للاستعلامات
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=70

٥٥. حامد عمار: **التنمية البشرية وتعليم المستقبل**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٦.

٥٦. سعيد محمود مرسي: **التعليم الجامعي والطبقات الاجتماعية في مصر**، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٢٤)، ١٩٩٤.

٥٧. وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمعلومات : **كتاب الاحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١١/ ٢٠١٢**، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١.

٥٨. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **تقارير معلوماتية واقع التعليم في مصر حقائق وأراء**، مرجع سابق، ص٦.

٥٩. كارولين كرافت: **التحديات التي تواجه نظام التعليم المصري الوصول إلي التعليم- جودة التعليم وعدم المساواة** ، مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠١٢. نقلا عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **تقارير معلوماتية واقع التعليم في مصر حقائق وأراء**، مرجع سابق. ص٨.

٦٠. كمال مغيث، أمل أنيس: فلسفة التعليم العالي وغياب العدالة الاجتماعية، **ضمن أوراق عمل مشروع اصلاح التعليم العالي في مصر**، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٠.

٦١. للمزيد: يمكن الاطلاع علي/ الأمم المتحدة: **اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، نيويورك، ١٩٨٠.**

٦٢. وزارة التربية والتعليم، **كتاب الاحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١١/ ٢٠١٢** ، مرجع سابق ، ص ٨.

٦٣. وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمعلومات: كتاب الاحصاء ، مرجع سابق، ص ص ٣٤٥- ٣٤٦

٦٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: **نشرة القوي العاملة**، القاهرة، اغسطس ٢٠١٤ ، ص ٤ .